المغرب العربي والعولمة "آفاق ورهانات وتحديات"

الطيب ولد العروسي
معهد العالم العربي - فرنسا

مقدمة

لا يمكن للمجتمعات البشرية المعاصرة وهي على هذا التواصل المذهل وغير المسبوق في التاريخ الإنساني أن تستغني عن ظاهرة العولمة التي أصبحت متشابكة وضرورية لا غنى عنها، وإن كانت هذه الآلية تشغل العالم منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، وحيث على أسسها انبثقت تحولات سياسية ثقافية واقتصادية أدت إلى بلورة أحلاف سياسية وعسكرية وتكتلات اقتصادية كبيرة.

لقد أنجز الباحثون العرب العديد من الكتابات والدراسات حول العولمة، منها المؤيد ومنها الرافض ومنها الناقد، لكن لا ننسى أنه في ظل العولمة قد تحول العالم إلى " قرية كونية " صغيرة أدت إلى زوال الكثير من الحواجز والحدود، لأنها فرضت نفسها كظاهرة تاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الواحد والعشرين، وذلك مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة وفي الثقافة واحدة من بين أهم ظواهر نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين.

إن العولمة قد دفعت بكثير من الدول إلى التكتل لمواجهة الغد ورسم استراتيجيات موحدة، رغم تباعد بعضها البعض من الناحية اللغوية والعرقية، مثلما هو الشأن في أوروبا أو في أمريكا اللاتينية التي تربطها الجغرافية أكثر من المعطيات الدينية والثقافية والتاريخية.

وعندما نتحدث عن المنطقة المغاربية الشاسعة فإننا نجد أن مصطلح " المغرب العربي " يعود إلى "التسمية العربية "جزيرة العرب"، وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب ألأقصى والتي أدخل العرب إليها الإسلام ابتداء من القرن السابع الميلادي، وكلمة المغرب في هذه التسمية لها دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه"[2] . لذا فإن-أغلب المحللين والمهتمين به يؤكدون على توفّره على مجموعة ميزات أساسية من بينها أنه يتشكّل من عدة معطيات إستراتيجية أساسية وفاعلة تتمثّل في وحدته الترابية ونعني بذلك امتداده وتواصله الجغرافي على مسافة شاسعة، من موريطانيا إلى ليبيا، مرورا بالمغرب والجزائر وصولا إلى تونس. وتربط سكان هذه المنطقة التي تفوق رقعتها الجغرافية ستة ملايين كيلومترا متر مربع، وعدد سكانها نحو تسعين مليون نسمة روابط أسرية متينة اكتمل نسيجها عبر تاريخها العريق. كما تمتاز هذه المنطقة بخصوبة أراضيها وبقوة شبابها، حيث تؤكد الكثير من الدراسات على أن 43 في المائة من السكان هم دون سن العشرين سنة، هذا فضلا إلى التاريخ والجغرافيا والوحدة الدينية والمذهبية. إن جل سكان المغرب العربي يجمعهم الاسلام السني والمذهب المالكي، وتجمعهم لغة واحدة هي العربية لغة القرآن.

المشتركات التي ينعم بها المغرب العربي:

يؤكد الباحث الشاذلي الفيتوري في وصفه لخصوصيات المنطقة، أن على المؤرخين وعلماء الاجتماع " أن يثبتوا بيسر، هو أن بلاد المغرب منذ القدم، وقبل الفتح الإسلامي بكثير، قد جاءت المجموعة البشرية فيها مؤتلفة ثقافيا، حتى وإن تعاقبت عليها العصبيات، بالمعنى الخلدوني، واحتدمت ضراوة أحيانا. معنى ذلك أن الأرضية البربرية لثقافة المغرب لا يمكن أن ينظر إليها إلا على أنها هي المعطى الأساس لكل المقومات الثقافية الأخرى التي تطورت بها هذه الأرضية عبر العصور من تأسيس قرطاج إلى انهيار الحكم الاستعماري الفرنسي"[3]

لقد توحّد المغرب العربي فعليا خلال فترتين تاريخيتين أي في عصر الموحدين وبدرجة أقل في عهد المرابطين، وتضامنت شعوب المغرب العربي بشكل لافت أثناء مقاومتهم للاستعمار الفرنسي، ودفع الكثير منهم الثمن غاليا في وقوفه مع ثورة التحرير الجزائرية. كل هذه المعطيات وغيرها تبيّن تمازج وتقارب وترابط ماضي وحاضر ومستقبل هذا الفضاء المتلاصق والمتكامل. لأن المواطنة تتميز "عن "الوطنية" وأعمق من "الجنسية". إنها وعي الانتماء إلى جماعة اجتماعية ذات هوية سياسية identité Politique. ومن هنا تتبين أهمية مفهوم "المواطنة" في البناء الحقوقي والاجتماعي لأي بلد.إن العلاقة تلازمية بين "المواطنة" و "الهوية الاجتماعية والسياسية" لأي مجتمع.." [4]،

يؤكد الدكتور محمد المالكي على أن المغاربيين لم يكونوا يميزون بين "الوطنية" بحسبها شعورا بالانتماء إلى وحدة جغرافية وسياسية، واستعدادا وجدانيا للدفاع عن الوطن، و"المواطنة" باعتبارها اكتسابا لمركز قانوني وحقوقي، وانتسابا إلى هوية سياسية واجتماعية، وحسبنا إرجاع أصول هذا الخلط والالتباس بين الواقعين (الوطنية/ المواطنة) إلى طبيعة المرحلة، أي النضال من أجل الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية، وعسر النخبة الوطنية على اجتراح استراتيجية للنضال الوطني، تستطيع عبرها بناء المواطنة، وإسعاف المجتمعات في تمثلها وتحويلها إلى قيمة اجتماعية مشتركة" [5]

فبالإضافة إلى المشترك الذي يربط هذه الدول، فما هي المشاكل التي تعيق بناء هذا الإتحاد؟وما هي الدوافع والأسباب التي تقف أمام رسم معالمه ؟ وما هي الحلول العاجلة من أجل بناء مستقبل مغاربي مشترك؟

مسار اتحاد المغرب العربي بين النظرية والممارسة:

تجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة قد تعددت أوصاف المرحلة الراهنة من تاريخ العالم، فأطلقت على هذه المتغيرات أسماء "عصر التكتلات ألاقتصادية، عصر الاتصالات، عصر العولمة، وغيرها من النعوت التي تبين بأن العالم يسير نحو الاندماج في شكل مجموعات مختلفة عرفت بالتكتلات" [6]. كما لا يفوتنا أن ننوه بأن كل العوامل المشتركة التي أتينا إلى ذكرها بعجالة لتمييز هذه المنطقة، أنها عوامل لا تتوافر في أي تجمع إقليمي آخر في العالم سوى في الوطن العربي، ورغم ذلك فلم يستفد الاتحاد المغاربي من كل هذه الميزات من أجل تحقيق أهدافه، بينما استطاعت المجموعة الأوربية رغم اختلاف لغاتها وثقافاتها ، وعدم توافق مذاهبها العقائدية، والتي عرفت حروبا هدمت جزءا

كبيرا من أوروبا، أن تتحوّل من كيان مجزّأ إلى فضاء اقتصادي موحد فرض نفسه كتكتل كبير يحسب له وزن.

انطلاقا من المعطيات التي أتينا إلى ذكرها، فأننا نرى أن الحديث عن الوحدة المغاربية لم يتوقف منذ فجر التاريخ، لكن هناك فروقات مصطنعة، ومطامح سياسية هي التي كانت ولا زالت تمثل عائقا في بناء هذا الصرح الكبير، والدليل على ذلك هو أنه ومنذ سنوات و فكرة "المغرب العربي الموحد" تشكل حلماً للشعوب وبعض الساسة المغاربة، وكان ولا زال هذا الحلم يراود شعوب المنطقة على مر العصور، حيث أعيد الاهتمام به عدة مرات، كما نرى في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، إذ أن أغلب الحركات والأحزاب السياسية الوطنية المغاربية كانت تضع في برامجها وضمن محاورها الأساسية تحقيق الوحدة المغاربية. كما عبر عن هذا الأمل مجموعة منهم في الاجتماع الذي التقي فيه مناضلون في عام 1958، إذ يؤكد الأستاذ الرشيد إدريس أحد المناضلين الذين ساهموا في تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة: " لا ريب عندي أن مؤتمر المغرب العربي كان حدثا ممتازا في تاريخ نضالنا، وقد ترتب عنه إنشاء مكتب المغرب العربي الذي اشتهر في العالم بأسره " [7]، ثم يواصل التحدث عن عمق الروابط التاريخية " إن المؤرخين إذا درسوا ذلك الحدث (يقصد اتحاد المغرب العربي) وتوابعه، ليقدرون حق قدره هذا المسعى بالرغم من الصعوبات التي لقيناها في عملنا اليومي بمكتب المغرب العربي، وما سجل من تباين وجهات النظر في لجنة تحرير المغرب العربي، بين كبار الزعماء المغاربة. لقد مهد ذلك المؤتمر وما لحقه من متابعة داخل البلاد وخارجها لانطلاق الشرارة التحريرية في تونس واندلاع نيران الكفاح في مراكش وانفجار الثورة في الجزائر"[8].

لا شك أن الكفاح ضد الاستعمار وضد الاحتلال الفرنسي لمختلف الأحزاب الوطنية المغاربية كان "قاربا موضوعيا بين الحركات الوطنية في أفق مغاربي، كما أن مختلف تظاهرات التضامن الملاحظة في هذه الفترة تمثل ثمرة الجهود التنسيقية بين الأحزاب السياسية في المجالات الأخرى، ويجسد مؤتمر المغرب العربي، وكذلك الأوجه الأخرى للتضامن المغاربي المصير المشترك جيدا".[9]

تلت تلك الاجتماعات قمة سنة 1964 حيث اتفق رؤساء هذه الدول على إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي والتي اتفقت على مجموعة نقاط "من بينها التعاون في ميدان الفلاحة والصناعة، كما تم إنجاز مجموعة من المشاريع المشتركة في ميدان الاتصال والنقل وفي مجال السكك الحديدية والنقل البري و الطيران."[10]

مر الاتحاد باضطرابات كثيرة، و أعيد دفعه في اجتماع 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش، الذي تمّ في ظل التكتلات القائمة في آسيا وأمريكا وأوروبا، فكان هذا الاجتماع بمثابة انطلاقة واعدة وواعية لتحدي الضغوطات الاقتصادية العالمية ولمواجهة العولمة التي بدأت تزحف على كل مناطق العالم، وزيادة الديون التي راحت تنخر كيان دول المغرب العربي، فكانت أغلب المداخيل تصرف في تعويض هذه الديون، ناهيك عن البطالة التي انتشرت في الأوساط الشعبية، وخاصة في فئة الشباب، هذا مع تفاقم الأوضاع العامة

للاقتصاد العالمي التي بدأت تعرف حالة عدم استقرار خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مما دفع البلدان النامية أو تلك التي هي في طريق النمو إلى إنشاء شبكات تعاون وتحالف، حيث دفعتها لعقلنة تعاملها مع السوق وتحدي المشاكل الاقتصادية بتموقعها الاستراتيجي متجاوزة الرؤى الوطنية المحدودة، فبادرت لبناء أسواق مشتركة وأماكن حرة للتبادل.

ولكن لم تلبث الخلافات السياسية بين دول المغرب العربي أن واجهت الاتحاد الوليد بعد إعلانه بشهور قليلة، فقد بدأت الصراعات الثنائية تظهر إلى الوجود بين الحين والآخر لأسباب عديدة، وأصبحت هذه المشاكل عقبة أمام تقدم مسيرة الاتحاد المغاربي نحو التكامل الاقتصادي المنشود، الذي وضعته معاهدة مراكش ..

الإرادة السياسية:

كل الملاحظين يرجعون هذا التهاون في تحقيق أمل الشعوب المغاربية في عدم توفر الإرادة السياسية الحقيقية، لأن التكتل في البلدان العربية بصفة عامة، والدول المغاربية بصفة خاصة، كان يمكن له أن يحقق في أسرع وقت ممكن التكامل الاقتصادي (السوق المشتركة). فالوصول إلى مرحلة الوحدة الكاملة سهل وذلك بفضل المشتركات الكثيرة التي تجمع هذه الدول منذ آلاف السنين، شرط أن تكون هناك نوايا صادقة تجعل مصالح الشعوب فوق كل اعتبار، وتحل محل المصالح الشخصية .فلابد على هذه الدول " أن تعمل على صياغة مشروع واضح تكون المصالح المشتركة فوق الاعتبارات الوطنية الضيقة، وهو الخيار والطريق الذي سارت عليه الدول الأوروبية إلى أن وصلت إلى الكيان الاقتصادي الموحد رغم عدم تجانسها عكس الحال عندنا" [11]

إن غياب الإرادة السياسية، واستحكام الاستبداد، وتجذر ثقافة "الدولة الوطنية"، بل "دولة الأسرة، أو الطائفة، أو الحزب الواحد" في كثير من دول العالم الإسلامي، وخصوصا العربي، هي من أقوى الأسباب التي تقف وراء ضعف التكتلات، مما يزيد في تفاقم الأوضاع المغاربية ، وعليه فإن أغلب المهتمين بها يقدّمون التوصيفات التالية :

- يقترحون مجموعة من الحلول لتقوية الاقتصاد الذي أصبح هشا، وأن الحاجيات الرئيسية من الصناعة الداخلية لم يعد كافيا. كما يؤكدون على ضعف أو غياب التنسيق بين الأقاليم المغاربية.
- غياب العمل المحكم بين "مجمل السياسات التنموية المتبعة في بلدان المغرب العربي، جعل هذه الأخيرة تهتم بقطاعات ثانوية، وراح البعض يقوم بدور " الوكيل للشركات الأجنبية في عدة صناعات تحويلية: صناعة النسيج، قطع غيار السيارات أو الاعتماد على الرأسمال الأجنبي في تحديث القطاع الفندقي المرتبط بالسياحة"[12]، بما لا يمكنها ذاتيا من بناء سوق داخلية قوية تتطور وتفرض نفسها، الأمر الذي جعلها مرتبطة بعوامل خارجية لا تتحكم فيها هذه الجهات المعنية مطلقا .

- العوامل البيروقراطية التي هرّبت كل من يفكّر في القيام بمشاريع تنموية، لغياب المرونة، مما جعل من القطاعات العمومية تصبح قطاعات مكلفة لميزانية الدولة، فكانت النتيجة تفشى ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية والإثراء غير المشروع .
- لم يتوقف الملاحظون والمهتمون بالمغرب العربي عند هذه العوائق بل تطرّقوا إلى لجوء الدولة إلى خصخصة العديد من القطاعات العمومية التي لم تؤد إلى ظهور حيوية كبيرة في الاقتصاد المغاربي.
- التأكيد على ضعف التبادل التجاري المغاربي الذي لا يتجاوز حجمه 3 في المائة في أحسن الظروف.
- تضاف إلى كل هذه المعطيات المحزنة نقص في التعاون في مجال تبادل اليد العاملة المختصة.
- التحدي الديمغرافي وانتشار البطالة.
- كما تجدر الإشارة إلى أن أغلب إيرادات القطاعات المخصصة عمقت من حدة التبعية إلى الشركات الغربية الكبرى." [13]
- تفشى ظاهرة التضخم التي أضعفت ذوا الدخل المحدود والقدرة الشرائية للمواطنين، مما عجل بظهور أعراض الاختلال بين العرض والطلب وتدهور العملات المحلية.
- انتشار السوق السوداء أو السوق الموازية التي أصبحت تشكل مصدرا أساسيا في إضعاف اقتصاديات الدول المغاربية الوطنية، لأن ممارساتها تقع خارج قانون العقود والالتزامات والنظام الضريبي والجبائى (التهرب من دفع الضرائب)، إذ توفر لأصحابها وللمضاربين والمهربين عائدات مالية هامة ناجمة عن تهريب المواد المستوردة على حساب السلع المنتجة محليا. والخطير أن الأرباح غير المشروعة تهرب إما إلى الخارج أو يتم تجميدها خارج القطاعات المنتجة . الملاحظ أن هذه الممارسات تعمّمت حتى عند بعض التجار الصغار، أو عند من يبحثون عن جلب لقمة عيش في انتظار عمل لم ولن يحصل إلا بعد سنوات، مما يجعلهم يتعودون عليها ويدخلون في نسق معين يجبرهم على الاحتيال على القانون وإنشاء شبكات تشجعها عصابات موجودة في مستويات مختلفة من الهياكل الإدارية.
- غياب وزن هذا الاتحاد يتركه قاصرا في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى، كما أن الدول المكونة للمغرب الكبير ستبقى مهمشة ومستهلكة بدل أن تكون منتجة للتكنولوجية والإبداع.
- إن دول المغرب العربي بسلوكها الانفرادي لم ترق إلى مستوى تجمع إقليمي موحد على فرض وجوده في الساحة الدولية.
- الضعف المؤسساتي لاتحاد دول المغرب العربي، جعل الدول الخمس تتجه إلى التعاون مع الخارج أكثر من التنسيق بينها.

بعض الحلول العاجلة من أجل بناء مستقبل مشترك:

ما يشجع على تشكيل المنظمات الإقليمية من الدول التي تربط بينها مشتركات تتمثل في التجاور الجغرافي، المذهبي، والاشتراك التاريخي، اللغوي أو الديني، فهي تعد من أهم

مقاصد التكتلات الإقليمية التي تؤدي إلى تحقيق التضامن السياسي، والتكامل الاقتصادي، والتلاقي الثقافي بين دول المغرب الغربي، لذا فإن المهمة الأساسية أمام اقتصاديات بلدان المغرب العربي المتشابهة إلى حد كبير في القدرات والعراقيل معا، خاصة وأن بلدان المغرب الخمس تتمتع بمؤهلات اقتصادية وبشرية تؤهلها –إذا ما تكتلت في إطار إقليمي واحد- " للاندماج في الاقتصاد العالمي والحصول على وزن اقتصادي وسياسي في العلاقات الدولية، وأن تصبح شريكا فعالا لمختلف التكتلات الإقليمية العالمية، التي جاءت استجابة لوضع عالمي يتجه إلى التجمع والتكتل والمنافسة" [14] .

كما تشير إلى ذلك الكثير من التقارير الدولية، **هي:**

- تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تكاملية بين البلدان الخمسة.
- إقامة مشروعات مشتركة كأداة إستراتيجية لتحقيق اندماج اقتصادي يتفادى المصالح المحلية المتناقضة، وهذا ما تلح عليه أغلب الاتفاقيات التي عملت عليها اللجان المختصة والتي صيغت في أغلب الاجتماعات التي تمت في إطار التفكير في إنجاز اتحاد المغرب العربي. **وقد أفضت هذه اللقاءات إلى التوصية بضرورة:**
- تكامل نقدي" يشمل المدفوعات، وتجميع الاحتياطي، وتنسيق أسعار الصرف، والتنسيق النقدي، والعملة الموازية، وتكامل السوق المالية، والحث على سياسة مشتركة تجاه التدفقات الخارجية لرأس المال" [15].
- يجب أن تزيد هذه الدول من حجم تعاونها الاقتصادي وتعمل على بناء علاقات واضحة مع الاقتصاد الأوروبي الذي تمثّل بلدانه محور تعاون مهم بحكم التقارب الجغرافي.
- العمل على بناء السوق المغاربية الموحدة في أرض الواقع، لأنه سيكون عدد سكانه بعد سنوات قليلة حوالي مائة مليون نسمة، وتكون بمثابة قوة مهمة تمثل سوق عمل وسوقا استهلاكية كبيرة، "فهذه السوق تعوّض التشتّت الذي تعرفه الآن هذه الدول، بحيث تشيّد سوقا مشتركة تعمل على توفير مواطن شغل، وتوفر الغذاء لكل السكان". [16]. وتعمل معا من أجل التكوين وبلورة مشاريع جديدة تواجه التكتلات الدولية التي شرعت منذ أكثر من عقدين في العمل على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، ومعطيات العولمة الزاحفة. وعليه فإن "إنشاء المستقبل المغاربي المشترك مشروع حضاري، يتوقف على تهذيب الساحة السياسية، وعلى ترشيد القرار الحاسم، ويدرك هذا الترشيد بتنظيم قوي التعديل لسلطة القرار، وبتحفيز الرأي العام وتوطين الممارسة الديمقراطية" [17]

كما يؤكد الكثير من المهتمين بقضايا المغرب العربي على أنه يجب على الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين المغاربة أن يغتنموا هذه الفرصة التاريخية ليغيروا أسلوب تعاملهم ويشرعوا في استغلال الخيرات التي تنعم بها أرض المغرب العربي، من أجل أن يعيش سكانه في تناغم اقتصادي واجتماعي وثقافي ملائم ونافع للجميع.

أمّا قضية المحافظة على الاستقرار الداخلي فهي تشكل بل و تمثل أولوية على قائمة اهتمامات دول الاتحاد المغارب، وهي قضية ذات حدين : "إذ يمكن أن تجمع دول الاتحاد قدراتها في جهد مشترك، من أجل مواجهة العنف والإرهاب وإعادة الاستقرار الداخلي في

هذه الدول، بما يسمح باستئناف برامج التنمية، كذلك يمكن أن تكون أحد أسباب الخلاف والاحتكاك. والمجابهة، ولعل هذه القضية كانت وراء تراجع دول الاتحاد عن المضي قدماً في عقد اتفاقية تسمح بفتح الحدود للانتقال الحر لمواطني دول الاتحاد، عن طريق إصدار هوية موحدة للمواطنين" [18]. كما تجدر الإشارة إلى أن أغلب الاتفاقيات التي تم الوصول إليها بقيت حبرا على ورق رغم أهميتها والتي يجب أن تطرح بجدّية.

كما يرى بعض الملاحظين بأن المغرب العربي يمثّل منطقة موجودة في البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يعمل على إيجاد نوع من الوحدة السياسيّة، لكن مع انطلاق الثورات العربية منذ شتاء سنة 2011 نلاحظ أنها قد زعزعت النظرة القديمة وممارساتها لتعيد لشعوبها الأمل في التغيير، إذ يؤكدون على توفّر الآليات الأساسية (التي ذكرنا بعضها) للعمل على بلورة مغرب موحّد ، شرط القضاء على الفساد أو الحدّ منه على الأقل، والأوضاع التي سادت بالمنطقة بسبب الممارسات السياسية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى الغليان الداخلي والإقليمي الذي تشهده الكثير من الدول العربية، وبشكل خاص بعض بلدان المغرب العربي، أي أن هذه الثورات أصبحت معطى جديدا جاء بطلبات نابعة من هواجس وانشغالات الناس التي عبّروا عنها في مختلف التظاهرات التي قاموا بها، والتي كانوا يطلبون فيها القضاء - وبشكل ملح- على الرشوة والفساد وبناء دولة ديمقراطية تمنح للناس العيش الكريم والحرية التي حرموا منها أمدا طويلا.

ولا يتوقف المحللون عند هذه التوجيهات، بل يطالبون الدول المغاربية أيضا بأن تعمل على عدّة محاور، اقتصادية وسياسية وثقافية، وأن تعطي للشباب إمكانية المشاركة حتى يحرّك الأوضاع الجامدة القاسية ويغيّرها في صالح مواطني هذا الفضاء الغني بثرواته وعلاقاته التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تعتبر قاسما مشتركا مهما يميّز المنطقة ويعطيها كل إمكانيات التطور والتغيير واستقلالها عن الأخر مهما كانت مصالحه أو نواياه.
لذا فالمهمة الأساسية أمام اقتصاديات بلدان المغرب العربي تتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تكاملية بين البلدان الخمسة، مما يفرض إقامة مشروعات مشتركة كأداة إستراتيجية لتحقيق اندماج اقتصادي يتفادى المصالح المحلية المتناقضة.

ويبقى الهدف من وراء كل ذلك هو الوقوف على أرضية اقتصادية دقيقة ومتينة، تشجّع على الاندماج والتكامل الواقعي بينها، سعيا لتحقيق مصالح شعوب المنطقة، كما يحقق الحلقة المفقودة في جهودها التنموية، مثل حماية دور الدولة الذي تريد إضعافه الشركات الأجنبية بحجة ضعف المردودية لدى القطاع العام وترهل إدارته البيروقراطية . وللعمل على تحقيق هذه المطالب أو الشروط الضرورية يجب أن تحقق علاقة ثقة تسمح بتوفير جو خلاق من أجل بلورة المصالح المشتركة وتحقيقها. فوحدة الشعوب موجودة على الأرض ومحققة في الواقع العملي لكنها معاقة في ميدان الإنجاز من قبل المسئولين. فأغلب نتائج سبر الآراء تبين ذلك، إذ نجد لدى المغاربيين أن " 76في المائة يؤيدون إقامة الاتحاد المغاربي، ويعتبرونه فضاءا استراتيجيا لا غنى عنه، كما نجد 88 في المائة يأملون في إنشاء برلمان مغاربي منتخب بطريقة ديمقراطية، ويكون مقره في إحدى العواصم المغاربية، وأن هناك

أكثر من 114 فريق عمل كانوا قد بدؤوا النشاط الموحد على وحدة المغرب العربي، وهي فرق انبثقت عن اللجان المختلفة".[19]

إن البلدان المغاربية في حاجة ملحة إلى بناء مؤسسات مغاربية قوية تنمّي رؤية اقتصادية عامة تبنى بطريقة واعية وعلى أسس مدروسة، مثل العمل على سياسة طاقة مشتركة، أو بلورة صناعة تنفع الدول الخمسة، أو تنسيق العمل في المجال الفلاحي، والبحث العلمي ، أي أن هذا العمل التكاملي يسمح للسكان بالعيش بطريقة مزدهرة تحدّ من الأطماع الخارجية، ويقلل من الأزمات الاقتصادية.

كما أن بناء السوق المشتركة ولو على مراحل سيساهم حتما في بلورة إمكانية التنمية شرط أن يكون مقرونا بسياسة حكيمة وحيوية للبناء، ولهيكلة مختلف القطاعات المنتجة، حتى يعطي الفوائد المنتظرة.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر " تحتل المرتبة 12 عالمياً في إنتاج النفط، والمرتبة 6 في إنتاج الغاز الطبيعي، وتملك احتياطياً يقدر بـ 25.000 مليار متر مكعب، والتقديرات بحسب الدراسات الجديدة ترفع مدة هذا الاحتياطي من 40 سنة إلى 200 سنة، واكتشافات جديدة تتوالى وراء بعضها البعض، تضاف إلى كل ذلك المحاصيل الزراعية، والمشاريع الصناعية، وقد اكتشف مؤخراً منجم للحديد من أكبر مناجم العالم، ويتوفر الفحم واليورانيوم ومناجم الذهب، أما المغرب فيملك 70% من احتياطيات الفوسفات العالمي مضافةً إليها المحاصيل الزراعية، وليبيا تحتل المرتبة 18 عالمياً في إنتاج النفط، وتونس التي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأولى على النشاط السياحي وتصدير بعض من إنتاجها الزراعي - الزيتون والزيت- بينما موريتانيا بدأت بتصدير النفط مع تصدير الحديد المنتج" [20]

لأن عصر العولمة العربي شهد "تعميق علاقة التبعية التي حاولت الحركة الوطنية والقومية السابقة عمل المستحيل من أجل قطعها وضمان الاستقلال الوطني وتأكيد السيادة الشعبية"[i] ، وعليه فإن الثورات العربية التي انطلقت من تونس ثم تلتها دول عربية أخرى سيكون لها تأثير في بقية الدول المغاربية، لتضع حدا للمستبدين الذين لعبوا بخيرات الشعوب، وكمموا أصوات الناس. لأن هدف هذه الثورات "دوافعها الكرامة والعدالة الاجتماعية، واجتثاث نظريات استخفاف الحكام بالرعية، وإقرار الحقوق المرتبطة بالمواطنة، ومحاربة مبدأ رعايا لا مواطنين" [21]. لذلك فإنه لتحقيق أهداف هذه الثورات يجب " أن تكرس المواطنة وكل ما يرتبط بها من حقوق بشكل واضح لا يحتمل أي شك في دساتير الدول المغاربية".[22]

خلاصة:

لا يوجد تناقض أو تعارض بين العولمة والمواطنة، لأنهما أصبحتا تتكاملان في توصيف الوضع الثقافي والعقائدي للشمال الإفريقي أو ما يسمى لدينا بتعبير أصح "المغرب العربي". فالمواطنة شيء مفروض على أمتنا بحكم المكونات الأساسية الثابتة من انتماء جغرافي وتاريخي وديني وغيره من العناصر المؤسسة الأخرى، بينما الطرف الثاني، أي العولمة فإنه صيرورة واقعية في نطاق التطور الحضاري أولى بأهل المواطنة أن يعتنوا به ويستثمروه كنتاج للعصر الحديث، في حضن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي يصبوا إليها كل مواطن حر ذوّاق للحرية، راغبا في التطور العام لهذه الأمة حسب الوجهة الصالحة التي تراعي التقدم الاقتصادي والترقية الاجتماعية وحرية التعبير كشرط حتمي في بناء الهوية الشخصية للمواطن فردا وجماعة، لأن المنطقة المغاربية تتوفر على طاقات بشرية ومادية ومالية "على الصعيدين الوطني والجهوي للخروج من المأزق والتغلب على التخلف المتعدد الأوجه" [23]

فلا شك ان أمل بناء اتحاد المغرب العربي ودفعه من جديد على أسس واضحة ورزينة يعد من بين أهم الاحتمالات والأهداف المنشودة، لأنه هو الذي يفتح المجال أمام شعوبه للعيش في ازدهار ونعيم منتظر، " لأن الاندماج المغاربي يفرض نفسه كحتمية ضرورية ليس فقط لتقليص الديون المغاربية والتبعية للخارج، لكن أيضا لخلق مجال اقتصادي مغاربي بغية تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان المنطقة، هذا كله ممكن إذا قبلت البلدان المعنية لعب ورقة الديمقراطية، بالإضافة إلى التضامن الجهوي والاستقرار الاقتصادي والسياسي في كامل المنطقة" [24]

فهذا التكتل يفتح المجال على مزيد من التلاحم والاندماج مع بقية التكتلات الإقليمية الإسلامية، ويؤكد عملية التآزر والتكامل والأخوة ويشجع على بعث "العملاق النائم" كما يسميه الاستراتجيون، ويقصدون به العالم الإسلامي، لكي ينهض ويأخذ مكانه الريادي المطلوب. كما يؤكد على ذلك المستشرق الفرنسي أندريه ميكال حينما يتطرق إلى تاريخ هذا العالم الممتد عبر عدة قارات لا حظ بأن الحدود لم تكن موجودة " لا نصادف أي حدود في كل الفضاء الإسلامي، حتى إذا ما أخذنا سلطة محددة بدقة مثل سلطة الفاطميين بالقاهرة. والشيء الوحيد الذي يبدو في الأدب الجغرافي معبرا عن الحدود هو المواقع التي كان يدفع فيها التجار الإتاوات. بيد أنها بعيدا على أن تقارن بما ندعوه اليوم الحدود"[25].

هذا هو المأمول على المدى القريب أو المتوسط حينما تكون التكتلات قائمة على فعل حقيقي تخدم مصلحة الشعوب في مواجهة البطالة والتشرذم والفقر والهيمنة الامبريالية بمختلف مشاربها ومدارسها وعلى رأسها العولمة التي صنعتها أو بلورتها الدول الغربية لخدمة مصالحها ، وبالتالي السيطرة على خيرات العالم العربي الإسلامي.

الهوامش :

[1])- الشاذلي الفيتوري.- المقومات الثقافية لوحدة المغرب العربي حاضرا ومستقبلا وما ينتج عنها في المجال التربوي.- أنظر الكتاب الجماعي: المغرب العربي.- تونس: الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية.- 1985. ص. 196

2)- محمد مالكي ، المواطنة في المغرب العربي ، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية.- عدد 9، نوفمبر 2012

[3])- نفس المرجع السابق

[4])- التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة.- محمود سلامة محمد الهايشة.- أنظر الحوار المتمدن ، العدد 2003. تاريخ 10.08- 2007، على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104681

[5])- الرشيد إدريس ، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، تونس: الدار العربية للكتاب.- 1981.- ص.20

[6]) – نفس المرجع السابق ، ص.20.

[7])- عبد الحميد براهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز الوحدة العربي.-1996. ص.67

[8])- Union du Maghreb arab : Acquis et perspectives.- Commentaire de S.E.M Habib BEN YAHIA Secretaire generale de l'UMA, Bruxelles, 17 avril 2007.

[9])- حسن مصدق ، 'اقتصاديات المغرب العربى الكبير : من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشتركة ' ، مجلة العرب الدولية ، عدد 21 مارس 2007

10)- Djamel Eddine Guechi Union du Maghreb Arabe: réalité ou perspective? Intégration régionale et développement économique Paris : Editions universitaires européennes.- 2011, page . 10

[11–)] Idem, page 118

[12] - الدورة الأولى : اتحاد المغرب العربي خيار استراتيجي للتكتل الاقليمي- كتاب منار الإجتماعيات.- أنظر الرابط التالي: http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=24

[13])- Djamel Eddine Guechi , op cit , p 138

[14])- مصطفى الفيلالي ، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.- 1989. ص. 174

[15])– نفس المرجع السايق ، ص. 175

[16] - محمد علي الحلبي ، أتحاد المغرب العربي بين الواقع والأمل.- التجديد العربي، أنظر الرابط: http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/33287-اتحاد-المغرب-العربي-بين-الواقع-والأمل.html

[17)- Djamel Eddine Guechi , op cit , p 112

[18] - تفجير العالم العربي.- أنظر الجزيرة نت.-عدد 11 جانفي 2006، الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/home/print/

[19] - د أحمد إدريس ، المواطنة في المغرب العربي.- مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية.- عدد 9، نوفمبر 2012

[20]- نفس المرجع السابق
[21] - عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص. 460

[22]) - الاندماج المغاربي هو الحل الأمثل أمام الجزائر والمنطقة لحياة أفضل لساكنتها؟.- جريدة الشروق الجزائرية.22 أكتوبر 2011

[23])- André MIQUEL La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11e siècle.. Paris ; Editions de l'Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales.- 1988.- page 15

قائمة المراجع:

1- براهيمي عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت: مركز الوحدة العربي.-1996.

2- الفيتوري الشاذلي.- المقومات الثقافية لوحدة المغرب العربي حاضرا ومستقبلا وما ينتج عنها في المجال التربوي.- أنظر الكتاب الجماعي بعنوان: المغرب العربي.- تونس: الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية.- 1985.

3- الفيلالي مصطفى ، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.- 1989.

4- - مالكي محمد ، المواطنة في المغرب العربي. ، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية.- عدد 9، نوفمبر 2012

5- مصدق حسن ، اقتصاديات المغرب العربى الكبير : من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشتركة، ، أنظر مجلة "العرب الدولية" عدد 21 مارس 2007.

6- الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، تونس: الدار العربية للكتاب.- 1981

7- أحمد إدريس ، المواطنة في المغرب العربي ، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية.- عدد 9، نوفمبر 2012

8- محمد علي الحلبي، اتحاد المغرب العربي بين الواقع والأمل، الاثنين 5 مارس 2012، أنظر الرابط http://www.arabrenewal.info/2010

9- - تفجير العالم العربي.- أنظر الجزيرة نت.-عدد 11 جانفي 2006، الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/home/print

10- الاندماج المغاربي هو الحل الأمثل أمام الجزائر والمنطقة لحياة أفضل لساكنتها؟.- جريدة الشروق الجزائرية.22 أكتوبر 2011

11- الدورة الأولى : اتحاد المغرب العربي خيار استراتيجي للتكتل الاقليمي- كتاب منار الإجتماعيات.- أنظر الرابط التالي: http://www.achamel.info

12- . Guechi Djamel Eddine, Union du Maghreb Arabe: réalité ou perspective? Intégration régionale et développement économique /.- Paris : Editions universitaires européennes.- 2011

13- MIQUEL André, La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11e siècle..-.- Paris ; Editions de l'Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales.- 1988

14- Union du Maghreb Arabe : Acquis et perspectives ; Communication DE S.E.M HABIB BEN YAHIA SECRETAIRE GENERAL DE L'UMA Bruxelles, 17 avril 2007